

الفصل الثاني

اقتصاد دولة الدنمارك في ظل جائحة كورونا

Denmark's economy in light of the Corona pandemic

د. حرم بدوي محمد بدوي
جامعة سنار – السودان
<mailto:marahmb77@gmail.com>

د. معتز يوسف أحمد أبو عاقلة
جامعة الريادة العالمية
mtzabuagla@gmail.com

د. عفراء الفاضل محمد عثمان
كلية بورتسودان الأهلية – السودان
afraafadel3400@gmail.com

اقتصاد دولة الدنمارك في ظل جائحة كورونا

Denmark's economy in light of the Corona pandemic

المستخلص:

يهدف هذا الفصل من الكتاب للتعرف على اقتصاد دولة الدنمارك في ظل جائحة كورونا، كذلك دراسة مؤشرات الاقتصاد الدنماركي قبل الجائحة وبعدها حيث أدت الجائحة الى انهيار الكثير من اقتصادات دول العالم، فقد توقف العمل تمامًا واغلقت الدول كل شيء بالكامل في ظل الجائحة، وتم اعلان حالة الطواري في معظم دول العالم، ولذلك فان الاقتصاد العالمي عمومًا تأثر كثيراً بهذه الجائحة، الا أن هنالك دول لم يتأثر اقتصادها الا قليلاً بالجائحة، فقد ظلت تتبع سياسات واستراتيجيات اقتصادية ساعدتها في الخروج من الجائحة بدون أن يتأثر اقتصاداتها تأثير يذكر، ومن هذه الدول دولة الدنمارك، ومن أهم النتائج التي تم التوصل لها أن دولة الدنمارك احتلت المرتبة الثانية عالمياً بعد فنلندا لعام 2021م في مؤشر السعادة الذي شمل 24 دولة حول العالم، كما أن اقتصادها لم يتأثر بالجائحة.

كلمات مفتاحية: الجائحة، كورونا، الدنمارك، الاقتصاد العالمي.

Abstract:

This chapter of the book aims to get acquainted with the economy of the state of Denmark in light of the Corona pandemic, as well as to study the indicators of the Danish economy before and after the pandemic, as the pandemic led to the collapse of many economies of the world. The emergency situation is in most countries of the world, and therefore the global economy in general has been greatly affected by this pandemic, but there are countries whose economy has been affected only slightly by the pandemic, as it has been following economic policies and strategies that helped them get out of the pandemic without affecting their economies a little influence, and among these countries is the State of Denmark, Among the most important results that were reached is that Denmark ranked second in the world after Finland for the year 2021 AD in the happiness index, which included 24 countries around the world, and its economy was not affected by the pandemic

.Keywords: pandemic, corona, Denmark, global economy.

المقدمة:

إن جائحة كورونا التي اجتاحت العالم مؤخراً أحدثت الكثير من الصدمات في الاقتصاد العالمي، وتسببت في حدوث أزمات اقتصادية عالمية لم تكن متوقعة، حيث أدت هذه الأزمات إلى حدوث زيادة في الدين العام لبعض الدول، واختلالات هيكلية كبيرة في بنية الاقتصاد لم تكن الدول تعمل حسابها حيث أن الجائحة كانت مفاجئة للكثير من الدول. وتشير بعض الدراسات المبدئية إلى أن التعافي من هذه الأزمات سيكون متفاوتاً بقدر تفاوت آثارها الاقتصادية الأولية لكل دولة على حده، إذ تحتاج كثير من الدول المتضررة اقتصادياً سواء كانت دول متقدمة أو نامية إلى فترة قد تطول أو تقصر حسب ما حدث عن الجائحة من خسائر.

وعلى عكس العديد من الأزمات السابقة، فقد قوبل ظهور جائحة كورونا بقرارات اقتصادية كثيرة على صعيد السياسات الاقتصادية وكُللت بالنجاح بصفة عامة في التخفيف من حجم التكاليف للجائحة على المدى القصير. ومع ذلك أوجدت الاستجابة لهذه الحالة الطارئة أيضاً مخاطر جديدة، مثل الزيادة الكبيرة في مستويات الدين في الاقتصاد العالمي، والتي سوف تشكل خطراً كبيراً على تحقيق تعافٍ من الأزمة ما لم يتم التصدي لها.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى الآتي:

- 1- التعرف إلى اقتصاد جائحة دولة الدنمارك في ظل جائحة كورونا.
- 2- التعرف إلى مؤشرات الاقتصاد الدنماركي في ظل جائحة كورونا.
- 3- دراسة خلفية عن اقتصاد الدنمارك.

أهمية البحث: تتمثل أهمية هذا البحث في كونه يدرس اقتصاد دولة الدنمارك في ظل جائحة كورونا خاصة وأن دولة الدنمارك من الدول التي تعاملت مع الجائحة بصورة كبيرة وبالتالي

دراسة حالة دولة الدنمارك تجعل دول العالم تستفيد من هذه التجربة في قادم الأيام مع جائحات مستقبلية ويكون لها نموذجاً مطبق عملياً، وبالتالي هذا يمثل جوهر هذا البحث وأهميته.

منهج البحث: يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، والذي يتناسب مع طبيعة الدراسة.

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا في دول العالم:

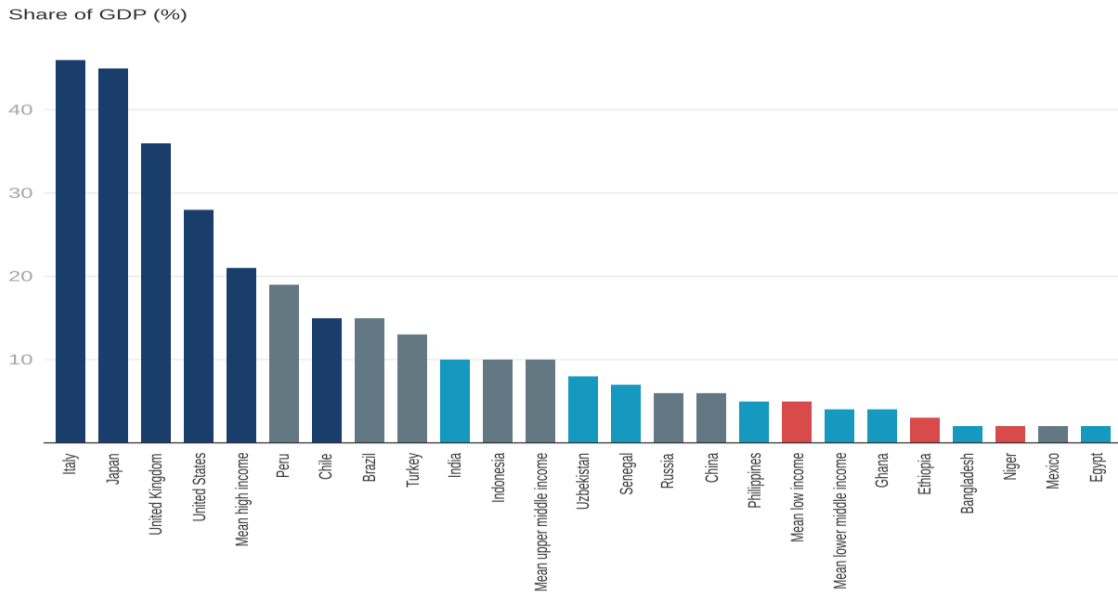
لقد كشفت جائحة كورونا الهشاشة الاقتصادية للكثير من دول العالم، خاصة الدول الكبرى حيث أوضحت الجائحة أن اقتصادات تلك الدول لا تستطيع الصمود كثيراً أمام الأزمات المفاجئة. فالجائحة دهورت اقتصادات معظم دول العالم ومازالت الجائحة قائمة، وقد اغلقت معظم دول العالم مطاراتها وتوقف العمل في الداخل، نتيجة لانتشارها، في كثير من دول العالم، وكذلك خوفاً من الزيادة في الانتشار وتشير بعض الدراسات المستندة إلى بيانات ما قبل الأزمة، إلى أن أكثر من 50% من الأسر في الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة لم تتمكن من الحفاظ على مستوى الاستهلاك الأساسي نفسه لأكثر من ثلاثة أشهر في حالة فقدان الدخل. ونجد أن جائحة كورونا أثرت تأثيراً كبيراً على معدلات الفقر وعدم المساواة على مستوى العالم، حيث ارتفعت معدل الفقر العالمي، وأدت حالات فقدان الدخل غير المتناسبة فيما بين الفئات المحرومة إلى ارتفاع كبير في عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها. ووفقاً لبيانات المسح، في عام 2020م، سجل معدل البطالة المؤقتة 70% من جميع الدول نسبة أعلى بين العمال الذين لم يكملوا إلا مرحلة التعليم الابتدائي، أما حالات فقدان الدخل فكانت أيضاً أكبر بين الشباب والنساء وأصحاب المهن الحرة والعمالة الموسمية ذوي المستويات التعليمية النظامية الأقل وقد تأثرت النساء، على وجه الخصوص، بفقدان الدخل والعمل لأنهن كن على الأرجح يعملن في قطاعات تضررت بقدر أكبر من جراء تدابير الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي {1}.

سياسات بعض دول العالم تجاه جائحة كورونا على المدى القصير:

لقد كانت استجابات بعض حكومات الدول في العالم للجائحة على المدى القصير سريعة وشاملة على نحو استثنائي، فقد تبنت حكومات بعض دول العالم الكثير من السياسات ومن الأمثلة على ذلك الدعم الكبير المباشر للدخل، وتأجيل سداد الديون، وبرامج شراء الأصول التي نفذتها البنوك المركزية. وتباينت هذه البرامج تبايناً كبيراً من حيث الحجم والنطاق والشكل (1-1)، أدناه يوضح ذلك.

ونجد ان كثير من الدول منخفضة الدخل واجهت صعوبات كبيرة لتعبئة الموارد وذلك لمحدودية القدرة للوصول إلى أسواق الائتمان وارتفاع مستويات الدين الحكومي قبل وقوع الأزمة. ونتيجة لذلك، كان حجم الاستجابة للأزمة على صعيد المالية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي كبيراً على نحو متماثل تقريباً في الدول مرتفعة الدخل، وضعيفاً بشكل متماثل في الدول متوسطة الدخل، وجاءت الاستجابة على صعيد المالية العامة متباينة إلى حد بعيد، مما عكس اختلافات ملحوظة في قدرة الحكومات على الإنفاق على برامج الدعم ورغبتها في ذلك {2}.

الشكل 1-1: الاستجابة لأزمة كورونا على صعيد المالية العامة، دول مختارة حسب شرائح الدخل

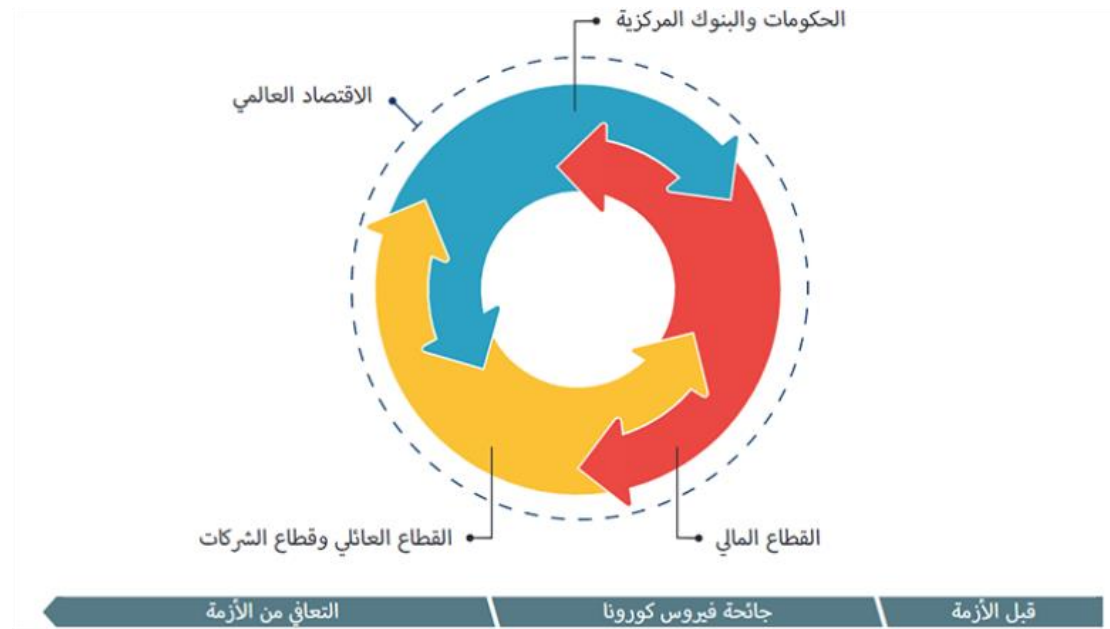


المصدر: تقرير عن التنمية في العالم 2022م، استناداً إلى تقرير صندوق النقد الدولي (2021م. أ). البيانات في 27 سبتمبر / 2021م.

يوضح الشكل (1-1) أعلاه إجمالي الدعم على صعيد المالية العامة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، محسوباً على أنه مجموع "التدابير أعلى الخط" التي تؤثر على الإيرادات والنفقات الحكومية والإجمالي الفرعي لتدابير دعم السيولة. إن مجموعة السياسات التي وقع عليها الاختيار لمواجهة آثار الأزمة على المدى القصير تختلف اختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى، وحسب توافر الموارد والطبيعة المحددة للمخاطر التي تواجهها الدول (الشكل 1-2). وبالإضافة إلى برامج الدعم المباشر للدخل، استعانت الحكومات والبنوك المركزية على نحو غير مسبوق بسياسات تهدف إلى تخفيف عبء الديون بصفة مؤقتة، بما في ذلك تأجيل سداد الديون للقطاع العائلي وقطاع الشركات. وعلى الرغم من أن هذه البرامج خففت من حدة مشكلات نقص السيولة قصيرة الأجل التي يواجهها القطاع العائلي وقطاع الشركات، فقد أحدثت أيضاً نتيجة غير مقصودة تمثلت في إخفاء الأوضاع المالية الحقيقية للمقترضين، ومن ثم، أدت إلى خلق مشكلة جديدة هي نقص الشفافية بشأن المدى الحقيقي لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها الاقتصاد {3}.

الشكل 1-2: الاستجابات على صعيد سياسات المالية العامة والقطاع النقدي والقطاع المالي لجائحة كورونا حسب شرائح دخل الدول

الشكل 1-2 مخاطر الميزانيات العمومية المترابطة



المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2022م

يوضح الشكل 1-2 أعلاه العلاقة بين القطاعات الرئيسية للاقتصاد التي يمكن من خلالها أن تؤثر المخاطر المنتشرة في أحد القطاعات على الاقتصاد الأوسع نطاقاً.

المبحث الثاني: اقتصاد دولة الدنمارك في ظل جائحة كورونا.

تمهيد:

مملكة الدنمارك من الدول الاسكندنافية الواقعة في الشمال الأوربي، تقع جنوب غرب السويد، وجنوب النرويج، عاصمتها كوبنهاجن، تتكون الدنمارك من شبه جزيرة كبيرة "يوتلاند" والعديد من الجزر أبرزها جزيرة زييلاند وفون ومئات الجزر الصغيرة، ترتبط الدنمارك بحدود طبيعية مع ألمانيا من الجنوب بطول 68 كيلومتر، ومع السويد بجسر أطلق عليه "أويسند" شيد في العام 2000م، وعدا تلك الحدود البرية فهي محاطة بحدود مائية، حيث تطل دولة الدنمارك على كل من بحر البلطيق، وبحر الشمال، تبلغ مساحتها حوالي (43.098.31) كيلومتراً مربعاً، وعدد السكان حوالي (5.543.819) نسمة، منهم (5%) أجانب، {4}. لغة البلاد الرسمية هي اللغة الدنماركية، ولها الكثير من اللهجات المحلية، أما اللغات الأجنبية الأكثر استعمالاً هما اللغتان الانجليزية والألمانية. ويحكم الدنمارك نظام ملكي دستوري برلماني، حيث تمتلك الدنمارك حكومة على مستوى الدولة وحكومات محلية في (98) بلدية، تؤدي المملكة وظائفها ضمن الأطر الديمقراطية {5}.

1-1 خلفية عن اقتصاد الدنمارك:

يمتاز الدنمارك باقتصاد قوي {6} مع أنه بلد فقير من حيث الموارد الطبيعية، وطبيعة الأرض في الدنمارك منبسطة ومتماوجة، لذلك لا يمكن استخدام الأنهار في توليد الطاقة الكهربائية، ونجد أن الدنمارك يحصل على بعض الغاز الطبيعي والنفط من الآبار الواقعة في بحر الشمال، ومع ذلك، فلا بد للدنمارك من استيراد النفط باستمرار، كما تفتقر غالبية التربة في الدنمارك إلى العناصر الغذائية مما يستوجب استخداماً مكثفاً للأسمدة، لتجعلها منتجة، وتوجد غابات تغطي فقط عُشر مساحة اليابسة تقريباً، وتمتد الدولة بأقل من نصف حاجتها من الخشب تقريباً. ونجد أن البحار التي تكاد

تحيط بكل أنحاء البلاد تعتبر وسيلةً رخيصة للنقل، وتستورد الدنمارك من خلالها حاجاتها الصناعية وتصدر منتجاتها، وهذه البحار غنية أيضاً بالأسماك وسوف يتم التحدث عنها من خلال المؤشرات، ويُستورد الدنمارك الفحم الحجري والحديد، وتنتج معادن مثل الطباشير والفخار الصناعي ومعظم المعادن الأخرى تستوردها.

ولقد تراجع الاقتصاد الدنماركي بداية من العام 2007م بعد الانتهاء من طفرة العمران، وقد زاد من حدة هذا التراجع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في عام 2008م، حيث زادت الدنمارك من قروضها الخارجية، مع قلة الطلب على صادراتها، إضافة الى تراجع الاستثمار وضعف ثقة المستهلك.

إن الوضع الاقتصادي في دولة الدنمارك قد يضلل الكثيرين فيعتقدوا أن الاقتصاد مزدهر الى أقصى درجاته بصرف النظر عما خلفته الأزمة الاقتصادية العالمية، ولكن الاقتصاد الدنماركي يعاني في حقيقة الأمر من بعض المشاكل الخطيرة، وأكبر هذه المشاكل هي مشكلة فقد الدنمارك الكثير من الوظائف الصناعية والعلمية وذلك نظراً لاعتماد اقتصادها على الإنتاج القادم من البلاد ذات العمالة المنخفضة الأجور، حيث تتوقع الشركات أن تجد صعوبة في سد هذه الوظائف بعد عدة سنين، كما يتوقع أن يكون عدد الخارجين من سوق العمل أكبر من الداخلين اليه، {6}. وأما القضية المستقبلية طويلة المدى التي تشغل الحكومة الدنماركية هو النقص الحاد في العمالة الذي يحدث عند إحالة عدد كبير من الموظفين والعمال الى التقاعد. ومن ناحية أخرى نجد أن دولة الدنمارك اكدت في استفتاء جرى في شهر سبتمبر من العام 2000م، قرارها بعدم الانضمام الى الاتحاد الاوروبي في استخدام العملة الاوروبية الموحدة اليورو، ولكن العملة الدنماركية لا تزال مربوطة باليورو.

- مؤشرات الاقتصاد الدنماركي:

لقد تصدرت دولة الدنمارك المرتبة الثانية في مؤشر المرونة العالمي بفضل قدرتها على مراقبة سلسلة التوريد وانخفاض الفساد الحكومي. وعندما ما ظهرت

حالات إصابة قليلة بفيروس كورونا، فرضت الحكومة الدنماركية على الفور تدابير التباعد الاجتماعي، وأعلنت إغلاق المدارس والشركات، كما أغلقت حدودها أمام كافة دول العالم، وكان ذلك في 14 مارس في العام 2020م.

ولقد صنفت الدنمارك في المرتبة العاشرة عالمياً من حيث "الحياة الخضراء" وذلك حسب مسح لمجلة ريترز داجست في العام 2007م، وكذلك تم تصنيف عاصمتها كوبنهاجن من أكثر المدن الصديقة للبيئة في العالم {7}.

ويعتبر اقتصاد الدنمارك واحداً من أكثر الاقتصادات تنافسية في العالم وذلك وفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، وتقرير صندوق النقد الدولي، وتقرير الإيكونيست، وتقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث تملك الدنمارك تاسع أعلى معدل صادرات للفرد الواحد في العالم، فللدنمارك تجارة خارجية ضخمة تبلغ الصادرات الصناعية منها ما يقارب (75%)، وتشمل الصادرات الرئيسية الآلات والحيوانات والمواد الغذائية والكيماويات والنفط والغاز الطبيعي المستخرج من مكامن بحر الشمال.

كما تشغل صناعة الخدمات أكثر من 66% من القوة العاملة الدنماركية وتشمل المدارس والمستشفيات، والفنادق، والمطاعم، والخدمات الحكومية، وكذلك المصارف والتأمين، والملكية الخاصة والنقل والمواصلات.

أما الزراعة فإنها تشكل في الدنمارك ثلثي مساحة الدولة، حيث تغطي المزارع ما يقارب 40 هكتار في المتوسط، وتشتهر الدنمارك بمنتجاتها الزراعية وبيضائها المصنوعة والمصممة بشكل جيد وتشمل الأثاث المنزلي ومنتجات الخزف والأواني الفضية. ويعتبر القمح أهم محصول زراعي في الدنمارك حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر، ولقد انخفضت أسعاره وبدأ المزارعون الدنماركيون يركزون على إنتاج البيض والحليب، ونظموا مصانع تعاونية للزبدة والألبان والمسالخ، وتقاسموا التجهيزات والأرباح وتغطي التعاونيات في الوقت الحاضر.

وأصبحت تربية الماشية المنتجة للحوم والألبان هي النشاط الزراعي في معظم المزارع الدنماركية، وتستخدم معظم الحاصدات علفاً للدواب، وتشمل الشعير والبطاطس وبنجر السكر واللفت " وهي نبتة ذات أوراق " ويزرع الشعير في المزارع أكثر من أي محصول آخر في الدنمارك وتصدر حوالي 60% من منتجات المزارع الدنماركية في شكل لحوم ومنتجات البان. أما الصناعة فقد حلت محل الزراعة وتطورت بسرعة منذ منتصف القرن العشرين، كثاني أوسع نشاط اقتصادي للبلد، وقامت الحكومة بتشجيع التصنيع عن طريق توسيع البرامج التعليمية لتدريب المهندسين والفنيين والأعمال المهرة، ويتمركز نصف التصنيع الدنماركي في العاصمة كوبنهاجن، وتنتج المصانع الدنماركية بضائع ذات جودة عالية، تشمل أجهزة الصوت المجسم، وأجهزة التلفاز، والآثاث، والخزف الصيني، والأواني الفضية، ومن بين المنتجات الأخرى في الدنمارك محركات الديزل، والآلات وصناعة الأدوية المعلبة بأنواعها، والسفن، والنسيج والملابس والألبان بمشتقاتها.

وبحكم أن دولة الدنمارك لها حدود مائية كبيرة فان بعض المواطنين يمتنون صيد الأسماك في تلك المياه، حيث تصطاد سفن الصيد الدنماركية حوالي مليوني طن متري من الأسماك سنوياً، وأهم أنواعه هي القد، والرنجة، وسمك البوت، وسمك الرماح الرملية، والاسبرط، والبياض، ويؤخذ أكثر من نصف الصيد من بحر الشمال، ويعتبر "اسبرج" ميناء الصيد الرئيسي للدنمارك، (steen and poulsen,2002). ومازالت الدنمارك إحدى أشهر الدول البحرية في العالم. وقد أدى صيد الأسماك دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية للدنمارك، وسيظل الداعم الأساسي للاقتصاد. وفي مجال الطاقة فان الدانمارك تصدر الطاقة ولدى ميزانيتها التجارية فائض مريح سنوياً. حيث يقدر الفائض 39 مليار، وتقنيات صناعة الرياح بدأت في عام 1979م، مع بداية إنتاج توربينات الرياح من جانب عدد من المصنعين الدنماركيون امثال (Kuriant ,Vestas Nordtank and bonus), وكانت التوربينات المصنعة في ذلك الوقت صغيرة قياسياً بالحجوم المصنعة اليوم، حيث كانت قدرتها من 20 الى 30 كيلو واط، الطاقة الكهربائية المنتجة

من تور بينات الرياح عادة تجمع على نطاق واسع من عدد كبير جداً من التور بينات الهوائية وترتبط بالشبكة الكهربائية الرئيسية وهذه تعرف بمزارع الرياح في حين تستخدم التور بينات الرياح الفردية لتوفير الكهرباء للأماكن المعزولة ، اما طواحين الهواء الصغيرة فتستخدم مباشرة كطاقة ديناميكية لرفع المياه او لطحن الحبوب، لقد حصل نمو كبير جداً في انتاج الطاقة من الرياح بين عامي 2000 و2007، حيث ازدادت الطاقة الكهربائية المنتجة عالمياً من تور بينات الرياح من نحو 18 كيكا واط الى تقريبا 95 كيكا واط خلال هذه الفترة وهذه تمثل زيادة مقدارها أكثر من خمسة أضعاف، وعلى الرغم من أن الرياح تنتج نحو 2% من مجموع الطاقة المنتجة في العالم فقط، الا أنها تمثل نحو 19% من انتاج الكهرباء في الدنمارك، و9% في كل من أسبانيا والبرتغال، و6% في كل من ألمانيا وإيرلندا {8}. وتصدر الدانمارك الطاقة ولدى ميزانيتها التجارية فائض مريح سنويا. حيث يقدر الفائض بأن يكون 39 مليار كورونا دانماركية للعام 2006. لدى البلاد اكتفاء ذاتي من النفط، الغاز الطبيعي وطاقة الرياح. تصدر الدانمارك أيضا الكيماويات، الآلات، الأثاث، الأدوية ومختلف المواد الغذائية المصنعة. من الصناعات الرئيسية الأخرى في البلاد.

ويدعوا مصنعوا التور بينات الهوائية بأن أثرها في الحياة البرية قليل مقارنة بغيرها من اشكالاً النشاط البشري والصناعي، لكن مع ذلك هناك بعض الاثار السلبية في السكان والبرية ينبغي النظر فيها بجدية في مرحلة تخطيط لبناء محطات الطاقة الهوائية، فعلى سبيل المثال مستوى الضوضاء التي تنتج عن التور بينات الهوائية هي من المشكلات التي لا يمكن التغاضي عنها، فالضوضاء التي تصدر من طاحونة واحدة أو من مزرعة رياح لمدة 24 ساعة متواصلة عالية صاحبة جداً، والتحدي الاكبر لطاقة الرياح هو عدم قدرتها على تزويد قطاع النقل بالطاقة، وهذه يعني ان قطاع النقل سيظل يعتمد على النفط {9}.

كما تعتبر الدنمارك دولة مصدرة للغذاء والطاقة، وتمثل الدولة رقم (32) في العالم بين مصدري النفط الخام، أما في قطاع الطاقة فهي تنتج معظم الكهرباء الفحم، لكنها تمتلك أيضاً

حصّة من طاقة الرياح المنتجة بواسطة توربينات الرياح، والتي تولد (16-19%) من الطلب على الكهرباء، كما تحتل الدنمارك المرتبة 16 عالمياً من حيث الناتج المحلي، مما يجعل اقتصادها فوق المتوسط اوروبياً، ويعتبر سوق العمل في الدنمارك الأكثر مرونة في أوروبا بما يعرف اقتصاديا بالأمن المرن، كما تستحوذ الدنمارك على أكثر الاسواق حرية مالية في الاتحاد الأوروبي، وواحدة من أكثر أسواق المنتجات حرية.

كما تساهم الدنمارك عبر الحركة التعاونية الدنماركية في جملة من الأمور الزراعية والصناعية الغذائية (دانيش كراون) وإنتاج الألبان (أرلا فودز) ومبيعات التجزئة (بروغسين) وتعاونيات توربينات الرياح وجمعيات المشاركة في السكن، ومن ناحية أخرى فإن إحصاءات التجارة الدنماركية مع الولايات المتحدة الأمريكية لها مزايا خاصة وعلاقات تجارية حسنة، وتتمتع الدنمارك بأحد أعلى مستويات المعيشة في العالم، كما أن الدنماركيين حققوا ازدهاراً على الرغم من أن أرضهم تفتقر إلى الموارد الطبيعية. فهم يبيعون منتوجاتهم إلى الأقطار الأخرى ليدفعوا ثمن وقودهم ومعادنها التي يتوجب عليهم استيرادها لصناعتهم.

آثار جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد الدنماركي:

شهد اقتصاد الدنمارك تراجعاً هو الأكبر منذ الأزمة المالية العالمية في 2008م، حيث وصل التراجع في العام 2020م بسبب كورونا إلى 3.7%. وتعتبر نسبة الانكماش، التي جاءت بسبب سياسات الإغلاق المرافقة لانتشار جائحة كورونا منذ 14 مارس/ آذار 2020، الأكبر منذ انكماشه بنسبة 4.9% في 2009، بسبب تأثير الأزمة العالمية.

وقد شهدت الدنمارك إغلاقاً صارماً مما أدى الى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، بنسبة أقل من المتوقعة. وحدث ارتفاع بنسبة 6.5% في الانكماش الاقتصادي، وتوقعت الحكومة الدنماركية انكماشاً لعام 2020 بنسبة 5.3%؛ أي بما

يتجاوز أزمة 2008-2009، لكن أرقام الإحصاء المركزي جاءت دون المستويات السلبية التي تم وضعها {10}.

وينشر معهد الأرض بجامعة كولومبيا، والذي يترأسه الاقتصادي الأمريكي جيفري سايكس، مؤشرات للسعادة، والذي يعتمد بصورة أساسية على استبيان حول جودة الحياة، وترتيب دول العالم في هذا المؤشر؛ حيث تحتل الدنمارك وكوستاريكا ونيوزيلندا دائماً ترتيباً متقدماً في المؤشر.

ويرى بعض الاقتصاديون أنّ هذا المؤشر أكثر أهمية من مؤشر إجمالي الناتج المحلي للفرد، والذي يقوم باحتساب إجمالي الناتج المحلي مقسوماً على عدد السكان. وقامت مجلة المال والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي بتقديم أهم العوامل التي أدت لتقدم الدول الثلاث لهذه المراكز المتقدمة. حيث ذكرت تقدم الدنمارك على الدول الأخرى في المؤشر لما يتمتع به المجتمع الدنماركي من عوامل الثقة، فالناس في الدنمارك يدركون أن تصرفهم في المجتمع هو نتيجة لجهودهم الجماعي. سواء كان ذلك الفعل نتيجة جهد شخصي أو نتيجة لإيثار خالص. وفي الدنمارك يثق المواطنون بالحكومة وأنها تتخذ من السياسات ما يُحقق المصلحة العامة، كما إن الحكومة تثق أن المواطنين سيحافظون على النسق الاجتماعي العام، بينما المواطنون على ثقة بأن الآخرين سيبدلون أقصى جهودهم في الحفاظ على المصالح العامة للمجتمع.

هذه الظاهرة الاجتماعية لعبت دوراً حيوياً خلال أزمة جائحة كورونا، مما ساعد الدنمارك في خفض التكلفة البشرية التي عانت منها الدول الأخرى. ويشير الباحثون إلى أن الثقة المتبادلة في المجتمع الدنماركي هي الميزة الأهم التي جعلت الدنمارك تتقدم على دول أخرى في مؤشر السعادة. بالإضافة طبعاً لأنظمة الرعاية الاجتماعية، من ضمنها: إعانة البطالة السخية.

وقد احتلت دولة الدنمارك المرتبة الثانية عالمياً بعد فنلندا لعام 2021م في مؤشر السعادة الذي شمل 24 دولة حول العالم. {11} ونجد أن نموذج دولة الرفاه الدنماركية يترافق بنظام ضريبي ذو قاعدة عريضة، فرضية القيمة المضافة تقدر ب (25%)، ولا تشمل العمل والجمارك والضرائب، كما تتسم ضرائب الدخل في الدنمارك بالسمة التصاعدية، وهو ما يعني أن معدل ضريبة الدخل يزداد مع ازدياد الدخل السنوي (معدل الحد الأدنى للضريبة على البالغين هو (42%) وتصل لأكثر من 60%). ومن ناحية أخرى فإن إحصاءات التجارة الدنماركية مع الولايات المتحدة الأمريكية لها مزايا خاصة وعلاقات تجارية حسنة.

بيانات إجمالي الناتج المحلي في الدنمارك قبل الجائحة وأثناءها:

إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشتري هو مجموع إجمالي القيمة المضافة بواسطة المنتجين المقيمين في النظام الاقتصادي زائد الضرائب على المنتجات وناقص أي إعانات مالية غير مشمولة في قيمة المنتجات. وهو يُحسب دون عمل أي استقطاعات لاستهلاك الأصول المصنعة أو لنفاد الموارد الطبيعية أو تراجعها. والبيانات بالدولار الأمريكي الحالي. ويتم تحويل أرقام إجمالي الناتج المحلي بالدولار من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لعام واحد وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بلغ 352.24 بليون دولار في عام 2020م مقارنة مع عام 2019 الذي بلغ فيه الناتج الإجمالي المحلي 350.10 بليون دولار بنسبة تغير 0.61% وهو ما يبين أن الدنمارك لم تتأثر كثيراً بالجائحة.

الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج: توصلت البحث الى النتائج أدناه:

4- دولة الدنمارك لم تتأثر كثيراً بجائحة كورونا، وذلك نتيجة للسياسات الناجحة التي اتخذتها الدولة.

5- احتلت الدنمارك المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر السعادة بعد فنلندا لعام 2021م، حيث شمل 24 دولة حول العالم.

6- حدث تراجع قليل جداً في الناتج المحلي الإجمالي في الدنمارك في العام 2020م مقارنة بالعام 2019م.

7- حدث تراجع في الناتج المحلي الإجمالي في الدنمارك في عام 2021م، بنسبة أقل من المتوقعة.

8- أرقام جهاز الإحصاء المركزي الدنماركي جاءت دون المستويات السلبية للانكماش التي تم توقعها لعام 2020م.

ثانياً: التوصيات: -

1- على دول العالم الاستفادة من تجربة الدنمارك في التعامل مع جائحة كورونا.

2- دراسة تجارب الدول التي خرجت من الجائحة بأقل خسائر حتى يتم الاستفادة منها مستقبلاً في التعامل مع الجوائح المستقبلية.

المصادر والمراجع:

{1} صحيفة اخبار اليوم، (البنك الدولي يرصد نسب اضرار جائحة كورونا على الشركات والأسر)، 2022م. نسخة الكترونية.

{2} البنك الدولي، (الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا كوفيد-19) ، تقرير عن التنمية في العالم 2022م.

<https://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2022/brief/chapter-1-introduction-the-economic-impacts-of-the-covid-19-crisis>

{3} صندوق النقد الدولي، (تقرير عن التنمية في العالم 2022) — قاعدة البيانات – الراصد

المالي لتدابير المالية العامة .- <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/fiscal-Policies-Database-in-Respons-to-COVID-19>

{4} دليل المبتعث (مملكة الدنمارك، الملحقية الثقافية السعودية في المانيا)، 2013م، ص 14.

{5} ويكيبيديا ، (الدنمارك) 2022م.

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83>

{6} الموسوعة العربية، المجلد التاسع ص371، مصدر الكتروني.

<https://m.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83/simplified>

{7} عبد الرازق محمد صالح ، (الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الواقع والآفاق- الدنمارك نموذجاً) ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، (2012م) ، ص206.

{8} نعمت ابوالصوف، (طاقة الرياح ثمة سلبيات)، www.Opec.org

{9} نعمت ابوالصوف، (طاقة الرياح ثمة سلبيات)، www.Opec.org

{10} مركز الاحصاء الدنماركي - <https://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.uk/economy>

{11} جون هيليلول وآخرون (السعادة والاحساس بالثقة خلال كوفيد19 وما بعده) ، التقرير الاممي

لمؤشر السعادة العالمي. 2022م

— تصنيفات الدول — <http://worldhappiness.report/ed/2022/happiness-benevolence-and-trust-during-covid-19-and-beyond/#ranking-of-happiness-2019-2020>